# تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي دولياً: تجربة استراليا

ا.د قاسم شعيب عباس السلطاني /كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

أ.د. ليلى عاشور حاجم سلطان الخزرجي/كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

م.م رفاه عبد العظيم عبدالحسن

qassimalsultani@yahoo.com

dr.layla@nahrainuniv.edu.iq

rafahabd٥٦٧@gmail.com

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٣/٢٠ تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٣/٢٨ تاريخ النشر : ٢٠٢٣/٧/٣٠

**Prof. Kaseim Sh. Abaas AL Sultani**

**Al-Nahrain University, College of Political Science**

**Laila Ashour Hajim Sultan Khazraji**

**Al-Nahrain University, College of Political Science**

Assis. Lecturer **Rafah Abduladhem Abdulhassan**

**الخلاصة:**

بات من المسلم به القول ان الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (GRB)، هي شكل من أشكال تحليل السياسات العامة، اذ انها تعمل على تقيم وتفسير وبأسلوب علمي مدى مراعات النوع الاجتماعي في الموازنة المالية العامة المركزية للبلاد وانعكاس ذلك وتأثيره الجنساني، وعليه يسمح للحكومة اتخاذ قرارات واضحة تهدف لدعم النساء والأشخاص المهمشين ومكافحة عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

**الكلمات المفتاحية: الموازنة المستجيبة، النوع الاجتماعي، السياسات، المرأة والرجل.**

**Abstract:**

Based on what has been mentioned, it can be said that the gender-responsive budget (GRB) is a form of public policy analysis. It assesses and scientifically interprets the extent to which gender is taken into account in the country central fiscal budget and its gender impact. Therefore, it allows the government to make clear decisions aimed at supporting women and marginalized people and combating gender inequality in society.

***Key Words**: Responsive Budget, Gender, Policies, Women and Men.*

**اهمية البحث:**

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في استراليا لأنها من الدول الأولى الرائدة التي نجحت في تطبيقها، اذ ان تضمين اعتبارات النوع الاجتماعي ضمن الموازنة العامة للدولة على مستوى السياسات الاجتماعية والاقتصادية من شأنه ان يحسن من عملية تخصيص الموارد حسب احتياجات النوع الاجتماعي، لأنها تمثل في جوهرها عملية استثمار الموارد بكفاءة وفاعلية لتلبية احتياجات المواطنين بما يحقق العدالة والمساواة بين افراد المجتمع كافة.

**هدف البحث:**

يرى البحث اهمية دراسة الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي لاعتبارات علمية وعملية عبر التركيز على الاهداف التالية:

١- تشخيص الفجوات التنموية بين الرجل والمرأة وسبل ردم هذه الفجوات من خلال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

٢-تاشير مزايا الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وايجابياتها في دعم مسار التنمية المستدامة من منظور تشاركي بين المرأة والرجل.

٤-اعداد قاعدة بيانات عن واقع المرأة في العراق لتسهيل عمل متخذي القرارات وصانعي السياسات لتحسين حياتها الاجتماعية والاقتصادية.

٥- اظهار اهتمام بالمرأة وتوعيتها بدورها المهم وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة.

٦- احداث تغييرات نوعية في الثقافة السائدة القائمة على التمييز ضد المرأة.

٧- زيادة وتعزيز الشفافية والمساءلة (الحكم الرشيد) بين الدولة والمواطن والحد من الفساد، وذلك تساعد في تحقيق المشاركة الفاعلة لكافة افراد المجتمع وتعزيز الشفافية عبر نشر نتائج التحليل في محاولات معالجة عدم المساواة ومساءلة الحكومة عن وعود المساواة.

**اشكالية البحث:**

تعد الدراسة محاولة لتحليل اشكالية مراعات النوع الاجتماعي في الموازنات العامة للدولة وماهي السياسات والتشريعات القانونية التي عملت بها حكومة استراليا لإدماج النوع الاجتماعي في الموازنة المالية العامة؟ وهل خصصت موازنات مستجيبة لتحقيق البرامج والسياسات لإدماج المرأة؟ وبناءاً على اعلاه يجب الاجابة، على الاسئلة الفرعية الاتية :

١- ما المقصود بالموازنة المستجيبة، وماهي الفئات والبرامج التي تستهدفها؟ وما هو الهدف من الانفاق فيها؟

٢- ما هو النوع الاجتماعي وماهي الادوار التي من المفترض ان يؤديها؟

٣- هل نجحت الحكومة الأسترالية في تخصيص موازنة مستجيبة للإيفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية فيما يخص ادماج النوع الاجتماعي؟

**فرضية البحث:**

تكمن فرضية البحث في رؤية مفادها:

كلما كانت هنالك موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي في استراليا تحدد الانفاق على البرامج و المشاريع التي تسعى الى ادماج النوع الاجتماعي وتحقيق المساوات في الانفاق، كلما انعكس ذلك ايجابا على قدرة النوع الاجتماعي للقيام بالأدوار المنوطة به، مما يسهم في تحقيق برامج العدالة الاجتماعية والقضاء على الاغتراب الاجتماعي الذي تعاني منه النساء، ومن خلال ثنايا البحث سنبرهن هل هذه الفرضية بالسلب او الايجاب.

**خطة البحث**

قسم البحث وفقاً للضرورة المنهجية الى محورين تناولنا في المحور الاول: التأصيل المفاهيمي والنظري (النوع الاجتماعي، الموازنة المستجيبة)، وتضمن موضوعين هما أولا: مفهوم النوع الاجتماعي وثانيا: مفهوم الموازنة المستجيبة ، فيما ناقش المحور الثاني السياسات الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية في الموازنة المستجيبة المراعية للنوع الاجتماعي، والذي قسم بدوره الى اولا: السياسيات الاصلاحية الاجتماعية في

الموازنة المستجيبة المراعية للنوع الاجتماعي وثانيا: السياسيات الاصلاحية الاقتصادية في الموازنة المستجيبة المراعية للنوع الاجتماعي.

**التمهيد**

تعد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من أهم الأدوات المعاصرة للربط بين السياسات العامة وتنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن ذلك أن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي باتت ضرورة ملحة في ظل الصدمات العالمية المتتالية من أجل تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، ودعم الفئات الأولى بالرعاية، والفئات الأكثر احتياجًا؛ على النحو الذي يضمن استفادة جميع المواطنين من ثمار التنمية، ويتجلى هذا الهدف بوضوح عبر تطبيق تلك الموازنات والمتمثل بالقضاء على الفجوة النوعية بين الرجال والنساء والوصول العادل إلى الموارد حسب احتياجات كل جنس، وإعادة توجيه البرامج والاعتمادات لضمان استخدام أفضل للموارد.

لقد أظهرت دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (The *Organization* for *Economic Cooperation* and *Development*: OECD) وجود فجوات بين الجنسين، على سبيل المثال، المشاركة في سوق العمل، وريادة الأعمال، والأجور، والتمثيل في مناصب الإدارة العليا في كل من القطاعين العام والخاص، والصحة، والتعليم، قد يعكس هذا جزئيًا الفوارق التقليدية والمجتمعية في الأدوار والتوقعات الثقافية للمرأة والرجل. على الرغم من وجود أدلة على بعض التحسينات الأخيرة، فإن استمرار عدم المساواة بين الجنسين في العديد من جوانب الحياة العامة يشير إلى أن هذه التفاوت قد أصبح متأصل، بدرجة أكبر أو أقل، في كيفية تخصيص الموارد العامة واستخدامها، اذ تواجه الحكومات العديد من التحديات في تصميم

وتنفيذ سياسات عامة شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية وقياس تأثير هذه السياسات، واذ تحاول البلدان معالجة المساواة بين الجنسين، تشير الفوارق المستمرة أيضًا إلى وجود فجوة في التنفيذ.

وهنا يمكن القول ان دراسة الآثار الجنسانية للسياسات هي وسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وصنع سياسات أكثر كفاءة، كما ان الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (GRB)، هي شكل من أشكال تحليل السياسات التي تقيم الموازنة من اذ مدى وصولها إلى النوع الاجتماعي وتأثيرها الجنساني، مما يسمح للحكومة باتخاذ قرارات واضحة حول أفضل طريقة لدعم النساء والأشخاص المهمشين ومكافحة عدم المساواة بين الجنسين.

**المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري (الموازنة المستجيبة، النوع الاجتماعي)**

**اولا: مفهوم النوع الاجتماعي**

يعد مفهوم النوع الاجتماعي من المفاهيم الحديثة والذي يتداخل في علوم شتى ويتركز مصطلح الجندر على لفظين أساسيين هما النوع والجنس ، فالنوع هو تعبير واسع الاستعمال في العلوم الاجتماعية وهو وإن كان يستخدم أحيانا بديلاً بسيطا عن الجنس، قد يدل على عملية معقدة تجعل الجنسين الذكر والانثى أشخاصا اجتماعيين يحملون في أنفسهم من المعاني التي يربطونها بأعمالهم الخاصة، رغبات وبصمات واتجاهات منظمة اجتماعيا فيما يخص ما يكون الذكورة والانوثة ، وبهذا فإن النوع هو: " تعبير يشير إلى إنتاج هذا التنظيم الاجتماعي للجنسين في فئتين مميزتين مختلفتين رجال ونساء" .[i]

والمفهوم الاخر هو الجنس والذي يحتوي المعنى الواسع لكلمة " الجندر" على مجموع الطبائع الجسمية والفسيولوجية الخاصة بالذكوروالاناث كما أنها تخلق فرقا بل فروقا سيكولوجية، ويحدد الجنس بصفة ادق من خلال: الجانب التشريحي والذي يتضمن تركيب الاعضاء التناسلية والتي يمكن تشخيصها منذ الولادة، ومن

الجانـب الفسيولوجي ذلك الجانـب الذي يختص بوظـائف هذه الاعضـاء، ومـن الجانـب البيولـوجي اي الغـدد الصماء التي تسمح بتنشيط هذه الاعضاء وتطويرها [ii].

وللتفرقة بين المفهومين فأن كلمة: الجندر Gender كلمة إنجليزية من أصل لاتيني تعني في الإطار اللغوي الجنس من حيث الذكورة والأنوثة وفي اللغة العربية تصبح المشكلة أكثر تعقيدا، حيث لا توجد ترجمة معتمدة واحدة لهذا المصطلح ولم يتم حتى الان استخدام رديفا مطابقا في اللغة العربية، ولهذا يستخدم بعض المهتمون مصطلح النوع الاجتماعي وأن كلمة (الجنس) هنا تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير النوع Gender إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعياً إلى الذكورة والأنوثة. ومن هنا ينشأ مفهوم النوع ذي الأساس الاجتماعي، لتوضيح الفرق بين الرجال والنساء [iii]. وقد اشارت الكاتبة الانكليزية (ليندا جين شيفرد Linda Jean Shepherd) الى الفرق بين كل من مفهومي الجنس والنوع موضحة بان الجنس هو:" الفوارق البيولوجية بين الذكر والانثى اما النوع فهي مجمل وخلاصة الاوضاع والخبرات والادوار المختلفة التي تترتب على كون الرجل رجلا والمرأة امرأة " [iv].

وقد اتّسع استخدام هذا المصطلح ليصل لأبعد من الهوية الفردية والشخصية، ويعبر أيضاً عن الصورة النمطية والثقافية للذكورة والأنوثة، ومنه إلى تقسيم العمل على أساس النوع في كلّ مجالات الحياة. بمعنى أن الجندر يفنّد العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي وديني. ويرسّخ فكرة كون الاختلافات من صنع البشر والثقافة والمجتمع عبر التاريخ، فالجنس Sex حالة بيولوجية غير قابلة للتغيير، أما النوع الاجتماعي Gender، فهو قابل للتغيير لأنه يتكون على خلفيّة المجتمع وفي ظلّه. لهذا ترى فيه الجندريّات والجندريون سبيلاً لتحرير المرأة وتحسين دورها في التنمية [v].

وعليه فان النوع ليس مجرد خاصية ترتبط بالأفراد بل انه يحدث على كل مستويات البناء الاجتماعي

ويتضـح ذلك فـي الفكرة القائلـة بـان النوع بمثابـة نسق من الممارسات المتشابكة متعددة المدى ويوجد بصورة مستقلة عن الافراد فان النوع ظاهرة متعددة المستويات وفهمه بهذه الطريقة يمكن من خلاله التعرف على كيفية قيام العمليات الاجتماعية مثل التفاعل والمؤسسات الاجتماعية مثل العمل بتجسيد وإنتاج النوع حيث يعد النوع أحد مبادئ التنظيم الاجتماعي ويمثل أحد الابعاد النقدية التي توزع عليها الموارد الاجتماعية [vi]. تم الاتفاق فـي عـام ١٩٩٥علـى ترجمـة المصـطلح الـى العربيـة اذ تـم اختيـار" النـوع الاجتمـاعي "كمـرادف لكلمـة" الجنـدر "خـلال اجتمـاع مركـز المرأة العربيـة التدريب والبحوث التابعـة لمنظمـة العمـل الدوليـة من مجموعـة من الخبراء تعريفه بـأن المصـطلح الـذي يشـير الـى اوجـه الاختـلاف الاجتمـاعي والعلاقـات بـين الرجـال والنسـاء والتـي يـتم تعلمها وتحديدها اجتماعيا وثقافيا عبر التطور التاريخي وتكون قابلـة للتغيير مـع مرور الوقت [vii]، ومن الاســس التي يستند عليها مفهوم النوع الاجتماعي [viii]:

١- الأدوار المنوطة بشكل عام بالرجل والمرأة محددة من قبل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر منها عواما بيولوجية

٢- إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع

٣- إتاحـة الفرصـة المتكافئـة للرجل وللمرأة لاكتشـاف قدرات كامنـة فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم فـي القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع"

اما من حيث تعريف المفهوم فقد عرفه صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونفيم UNIFEM) النوع الاجتماعي بانه:" الادوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والانثى وهذه الادوار التي تحتسب بالتعليم تتغير مع الزمن وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة الى اخرى" [ix]، ويشير هذا المصطلح الى الادوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل.، ومن خلال مفهوم النوع الاجتماعي– الجندر – تم

التوصل إلى الحقائق الاتية وهي [x] : (النوع لا يعني الجنس، النوع لا يعني المرأة ، النوع الاجتماعي يقصد به المرأة والرجل معاً، النوع الاجتماعي يقصد به الفئات الأقل ضعفا في المجتمع (الأقليات والطفل).

**ثانياً : مفهوم مصطلح الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي**

تنتشر مصطلحات مثل الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي او بيانات الموازنة النسائية او موازنة نوع الجنس، موازنة المرأة، موازنة النوع الاجتماعي، وذلك من اجل الإشارة إلى مجموعة مختلفة من الأدوات والعمليات التي تهدف إلى تبسيط تقدير وقع الموازنة العامة الحكومية على النوع الاجتماعي، ولنتيجة لاستعمال التطبيقات الحديثة للنوع الاجتماعي كعنصر في عملية التحليل اعتمد مصطلح الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والذي يعدَ أكثر ملائمة للاستعمال في اللغة العربية.

والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي التي تأخذ بنظر الاعتبار النوع الاجتماعي بالحسبان في كل بنودها الخاصة بالنفقات والإيرادات وفي كل سنة مالية، وأنها تُعبر عن موازنة الحقوق لكونها تهتم بحقوق النوع الاجتماعي، وتشير إلى تقدير الاختلافات بالأدوار بين الرجال والنساء واحتياجاتها في المجتمع وان لها دلالات اقتصادية واجتماعية إذ يعد الوسيلة لسد الفجوات التنموية بين الرجل والمرأة وتعزيز التوجه نحو العدالة الاجتماعية، وأحد مؤشرات الحكم الصالح والشفافية ويتم من خلالها الوصول إلى توزيع اكفأ للموارد من منظور النوع الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية لكل فئات المجتمع لتكون من أكثر الأدوات فاعلية في تأثيرها على درجة الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية علماً ¨ وقد تم تعريفها من قبل العديد من الجهات الدولية والباحثين ومنها: تعريف منظمة العمل الدولية بانها "وسيلة لإدماج النوع الاجتماعي ضمن عملية إعداد الموازنة، وهذا يعني إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة مراحل ومستويات الموازنة العامة للدولة وإعادة هيكلة النفقات والإيرادات لغرض تحقيق المساواة بين الجنسين" [١] ، وعرفتها مستشارة التنمية الاجتماعية والمتخصصة بتطوير

سياسات واستراتيجيات النوع الاجتماعي البريطانية (هيلين ديربشاير Helen Derbyshire) بأنها " استراتيجية لتعزيز هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهذه المساواة لا تعني بالضرورة عدد متساوي من النساء والرجال في جميع الأنشطة ولكنها تعني التطلع الى العمل من أجل مجتمع لا تعاني فيه النساء والرجال من الفقر بأشكاله المتعددة " فالمساواة بين الجنسين هدف محوري للتنمية في حد ذاته فليس بمقدور أي مجتمع أن يتطور دون أحداث عدالة في توزيع الموارد والفرص بين الرجال والنساء كي يمتلك كل منهم قوة مماثلة في تشكيل حياته وتقديم مساهمته لأسرته ومجتمعه وهو ما يعني الاعتراف أن للرجال والنساء احتياجات مختلفة وتطلعات، لذلك يجب مراعاة هذه الاحتياجات وعدم التمييز لكي يشارك كلا من الرجل والمرأة في التنمية وهو ما يعني الاعتراف بحق المرأة في التنمية [١].

ومما تقدم ما سبق من تعاريف لمفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي يمكن تحديد بعض النقاط حولها والتي يمكن ان تسمى مميزات وهي:

- انها ليست موازنة منفصلة للنساء بل هي موازنة تشجع الاستعمال الاكثر فعالية للموارد لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ولبلوغ التنمية البشرية انها تحدد احتياجات كل فئة من المجتمع.
- هي موازنة تسعى الى تحقيق التوزيع العادل للموارد المالية المتاحة بصورة تتناسب مع احتياجات وطموحات كل فئة من المجتمع.
- انها موازنة تفضل اعادة تحديد الأولويات بدلاً من اللجوء إلى زيادة عامة لنفقات الحكومة وهذا الأمر يعني العمل على استعمال الموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجل والمرأة بشكل متساوٍ.
- تعمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق ومراجعة البرامج والخطط وتوجيهها بشكل يحقق المساواة بين فئات المجتمع وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

## المحور الثاني: السياسات الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية في تطبيق الموازنة المستجيبة المراعية للنوع الاجتماعي

يعد تطبيق استراليا للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من المبادرات الأولى في هذا المضمار على مستوى العالم، اذ تم الاتفاق بشكل جاد وعلمي لتفعيل فكرة (الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي)، و قدمت اللجنة الملكية الأسترالية في الثلاثينات من القرن العشرين تقريراً عن النظام المالي لتطوير النظام النقدي والمصرفي في ظل ظروف كانت البيئة الاقتصادية الأسترالية معتمدة على القطاع الزراعي، ولم يؤدي الاقتصاد الصناعي سوى دور متواضع، اذ كان التصنيع محدود، كما كانت العلاقات الاقتصادية والمالية مع المملكة المتحدة جيدة في وقت الاتحاد، لكن التعاون الاقتصادي الدولي كان في حالة انحسار شديد، فالاقتصاد الاسترالي كان لا يزال يعاني من أزمة الكساد العالمي(١٩٢٩-١٩٣٣ )، مع ارتفاع نسبة البطالة ولكن الأسعار مستقرة نسبيا، كما كانت المشاركة المباشرة للحكومات المحلية في الشؤون الاقتصادية قليلة [xi]. وبعد مرور الوقت اصبحت أستراليا أكثر تنوعاً صناعياً، وقد لعبت الموارد المعدنية دورًا بارزاً في تطوير النظام المالي، فقد تغيرت البيئة الاقتصادية الدولية بشكل كبير، وأصبحت الأسواق المالية العالمية أكثر تكاملاً، ولكن عادت البطالة إلى الظهور كمشكلة رئيسية بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم، وعلى مدى هذه العقود الأربعة، أصبحت الحكومات المحلية أكثر نشاطًا في إدارة الاقتصاد المحلي، مستفيدة من مجموعة واسعة من الاصلاحات السياسية أكثر مما كانت عليه في الثلاثينيات، وتماشيا مع هذه التطورات الاقتصادية واستجابة لها، خضع النظام المالي الأسترالي لعملية تحول كبيرة، اذ تولى بنك الاحتياطي الأسترالي الوظائف المصرفية المركزية وتطورت المجموعات المؤسسية التي كانت ذات أهمية قليلة منذ أربعين عامًا إلى مواقع ذات أهمية كبيرة (مثل جمعيات الاسكان، وشركات التمويل،

والاتحادات الائتمانية وصناديق المعاشات التقاعدية)، في حين ظهرت مؤسسات مالية جديدة مهمة (مثل بنوك الادخار الخاصة، والبنوك التجارية، ووحدات الائتمان والبنوك غير الحكومية) [xii].

اعلن أمين الخزانة الأسترالي (هون جون هوارد) ١٨ يناير ١٩٧٩، عن إنشاء لجنة للتحقيق في النظام المالي الأسترالي، لتعزيز كفاءة النظام المالي للحكومة الاسترالية وتحقيق الازدهار الاقتصادي الوطني، فقدمت اللجنة تقرير مؤقت قدمه امين الخزانة إلى البرلمان في ٢٨ أغسطس ١٩٨٠، الذي احتوى حزمة متكاملة من مقترحات لإصلاح النظام المالي من قبل الحكومة، مع هذه التغييرات في الهيكل المؤسسي جاء توسيع وتنويع الأدوات والتقنيات المالية الخاصة بوضع الموازنة الاسترالية التي بدأت تتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والخدمات الاجتماعية والرفاهية والاعتماد بشكل أكبر على عمليات السوق الحرة. من أمثلة هذا الاتجاه ما يلي: إدخال نظام "العطاء" لإصدار سندات الكومنولث وأذون الخزانة، وإزالة سقوف أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وتخفيف القيود طويلة الأمد على مراقبة الصرف على استثمارات في الخارج[xiii] ، ومن هذا المضمار كانت الانطلاقة لدولة استراليا منذ اكثر من اربع عقود وتحديدا في ٢٨ تموز ١٩٨٣ بمصادقتها وانضمامها الى اتفاقية الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة، وبوصفها طرفا دائما في تلك الاتفاقية، التزمت بتحسين واثراء حياة المرأة عبر تنفيذ سياسات جوهرية واجراء تغيرات تشريعية للقضاء على التميز ضد المرأة وتمكينها من المشاركة على قدم المساواة في كافة نواحي الحياة الاسترالية وعلى كافة الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اذ أبدت العديد من دول العالم رغبتها في تحقيق اهداف العدالة النوعية وادماج النوع الاجتماعي في سياساتها المالي، كما أعلنت العديد من الدول عن التزامها بتحقيق الشفافية والمساءلة لكن لاتزال هذه الفجوة قائمة فيما بين مدى المشاركة والتشاور اللازمين في صياغة السياسات والتشريعات وبين نوع تخصيص الموارد، [xiv] ومنذ العام ١٩٨٤ قامت الحكومة الأسترالية بأطلاق المبادرة والتي تم تسميته بـ(موازنة

المرأة )، لتتوالى بعد ذلك المبادرات عالميا كمبادرة دول الكومنولث التي تعهدت بالمساواة للنوع الاجتماعي في العام ١٩٩١، اذ تم مصادقة تلك الدول في العام ١٩٩٥ على خطة عمل لتطوير هذا المبدأ والذي اعتبرته اساسيا في مجال حقوق الانسان ولاسيما حقوق المرأة، لتتالى بعد ذلك الاجتماعات والمؤتمرات على مستوى دول الكومنولث* لوزراء (المالية ،التعليم ،الصحة ،التشريع وحقوق المرأة )، وقد استمد هذا التوجه زخمه العالمي لاحقا في مختلف انحاء العالم وبدرجات متفاوتة بغية تحقيق رؤية تتساوى فيه الفرص بين النساء والرجال في مختلف جوانب الفعل الانساني لبناء عالم جديد تكون فيه المرأة كيانا فاعلا وعلى مستوى متكافئ دون وجل او خوف من تلك المعوقات التي بقيت لقرون تشكك في قدرات النساء على ان يكن فاعلات في الهم الانساني المشترك والذي يتلخص بالبناء والتنمية، ومن هنا سيتم البحث في تطبيق استراليا للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي كونها من التجارب الرائدة وكما هو موضح عبر النقاط الأتية:

**اولا: السياسات الاجتماعية الأسترالية في الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي**

من اجل تحقيق الاندماج الاجتماعي عبر تشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والعدالة والأمان وتعزيز حقوق الانسان وحمايتها وعدم التمييز والتسامح واحترام التنوع وتكافؤ الفرص ومشاركة جميع المحرومين والفئات المهمشة، التزمت حكومة استراليا في تنفيذ البنود التي جاءت بها الاتفاقيات والإعلانات لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية عام ٢٠٠٠، وعلى وجه الخصوص الهدف الثالث والذي يتعلق بـ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة )، وسيرا باتجاه أعمال اهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥ ولاسيما الهدف الخامس الذي يتعلق بـــ(تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) واحد اهم مقاصده اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات، وذلك عبر سياساتها المالية والتي تضمنت وضع الموازنات

المستجيبة للنوع الاجتماعي وتشريع عدة قوانين تواكب تطوير النوع الاجتماعي وعلى وجه الخصوص المرأة لجعلها اكثر عدالة في توزيع الأدوار أسوة بالرجال تلتزم الحكومة الاسترالية التزاما ثابتا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، لاسيما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع التركيز على اهم محاور [xv]: (انهاء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة، تعزيز قيادة المرأة ، تعزيز وصول النساء والفتيات الى الخدمات الأساسية والتأثر عليها، بما في ذلك الصحة والتعليم، تنفيذ اجندة المرأة والسلام والامن). ومن اهم السياسات الاجتماعية التي حققت عبرها استراليا انجازات تحسب لها هي التالي [xvi]:

١- **السياسات الاجتماعية على مستوى التعليم:** انطلاقا من ان التعليم وبمختلف مراحلهِ يساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما وانه يعتبر الركيزة الأساسية لبناء رأس المال البشري وتحقيق التنمية في الاقتصاد.[xvii] لذلك فان نجاح التنمية في أي بلد يتوقف بشكل كبير على نجاح النظام التعليمي فيه وفي كافه مراحله كون التعليم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتنمية التي يكون الانسان هو محور عملها، اذ اصبح الانفاق على التعليم نوعا من الانفاق الاستثماري والي تظهر اثاره في زيادة مهارات وقدرات الافراد وبشكل متساوي بين الجنسين مما ينعكس بالنتيجة على زيادة ومستوى جودة الإنتاج وبالتالي في تحقيق التنمية[xviii]، لذا أدركت الحكومة ان رأس المال البشري وعلى وجه الخصوص المرأة هو جزء مهم جدا من عملية بناء هذا الاقتصاد لذا عملت أستراليا وعبر وضعها السياسات والتدابير التشريعية والمؤسسية والإدارية المتنوعة لضمان الحق في التعليم لكلا الجنسين اذ اقرت لتسهيل حصول جميع شرائح المجتمع على التعليم وبشكل متساوي [xix]. وفي عام ٢٠١٦-٢٠١٨ بلغ قيمة الانفاق العام للحكومة الاسترالية على نظام التعليم للنوع الاجتماعي اكثر من ١٣ مليار دولار[xx]، فضلا عن تقدم الحكومة في عام ٢٠٢٢

٤٨٠٠٠٠ مكانا مجانيا للتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم المهني المجتمعي على مدار ٤ سنوات( TAFE Technology)، كخطوة أولى تدخل الحكومة في اتفاقية* بقيمة مليار دولار مع الولايات والاقاليم لتوفير ١٨٠ الف مقعد في عام ٢٠٢٣، وتقديم الدعم عبر صندوق بقيمة ٥٠ مليون دولار لتحديث مؤسسات التعليم الفني والتكميلي شاملة لكلا الجنسين في جميع انحاء استراليا، وهذا ما رفع من مستوى التعليم لدى المرأة[xxi].

٢-**السياسات الاجتماعية على مستوى الرعاية الصحية :** لقد عملت الحكومة الأسترالية على تطوير وتحسين المنظومة الصحية في البلاد عبر تبنيها سياسات تهدف الى تحسين جودة حياة الانسان وتراعي بها النوع الاجتماعي عبر تقديم الخدمات والرعاية الصحية وبأسعار مدعومة وتحسين صحة النساء ولاسيما النساء المعاقات والمسنات وكذلك النساء اللواتي يعشن في مناطق ريفية ونائية، اذ اعتمدت سياسات الحكومة الاسترالية على المبدأ القائل :( ان نوع الجنس هو العامل الرئيس الحاسم في تحديد الحالة الصحية، وان كون الشخص ذكرا او انثى في المجتمع يؤثر في صحة الشعب والطريقة التي تنظم بها السياسات على مستوى الرعاية الصحية)[xxii]، اذ بنت استراليا نظاما مشتركا للرعاية الصحية يشترك فيه كل من القطاع العام والقطاع الخاص ليضم تحت مظلته جميع سكان البلاد دون تمييز من اذ الجنس او النوع او العرق[xxiii]، وان من اهم السمات التي امتاز بها هذا النظام التأمين الصحي العام الممول من قبل الضرائب في اطار خطة الرعاية الطبية والتي تتيح للمواطن الحصول على الخدمات الطبية والصيدلانية المدعومة من قبل الحكومة لجميع الافراد وكذلك العلاج المجاني في المستشفيات لجميع الافراد[xxiv] ).

اما فيما يتعلق بالرعاية الصحية للمرأة تتطلب الصحة النسائية ورفاه المجتمع، يتم معالجة المسائل الصحية التي تؤثر على معظم النساء والفتيات في جميع جوانب حياتهن، وتعترف الحكومة بأن المرأة لديها تجارب وتحديات صحية فريدة من نوعها، والتي تتطلب معلومات وخدمات مصممة خصيصا، ومن بين

الاحتياجات كيفية تقديم الرعاية الصحية للام والتقليل من الإصابة بالأمراض المزمنة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي عام ٢٠١٩، أصدرت الحكومة الأسترالية الاستراتيجية الوطنية للصحة النسبية ٢٠٢٠-٢٠٢٣. وذلك لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات الاستراليين، ولاسيما لتلك النساء التي تعرضت لإخضاع خطر الصحة بصورة متدنية، والحد من عدم المساواة بين مختلف المجموعات، وتحدد الاستراتيجية خمس مجالات ذات أولوية [xxv]: (١-صحة الام الإنجابية،٢-الشيخوخة الصحية،٣- الظروف المزمنة والصحة الوقائية،٣- الصحة العقلية،٤-الاثار الصحية للعنف ضد المرأة والفتيات).

وتقوم الحكومة باستثمار٣٠٣.٦ مليون دولار لدعم الركائز الرئيسة للاستراتيجية المذكورة أعلاه، اذ خصصت الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في ميزانية ٢٠٢١-٢٠٢٢ بقيمة مالية قدرها ٥٣٥ مليون دولار في تمويل صحة المرأة، وتشمل الاستثمارات الرئيسة الاتي:[xxvi]

- ٥ مليون دولار لدعم النساء اللواتي يعانين من مرض بطانة الرحم والم الحوض.
- ٢٣ مليون دولار لدعم الإجراءات الوطنية ووضع التنفيذ الوطني.
- ٦,٥ مليون دولار لأنشاء مجلس استشاري صحي (المرأة النسائية) لرصد وتقديم تقرير عن الاستراتيجية.
- ٥.٧٧ مليون دولار لبرنامج صحة المرأة والرفاهية.
- ٢٣٤ مليون دولار لدعم تكلفة التكنلوجيا الإنجابية عبر برنامج اعانة مدي كار . للمساعدة ما يقارب ٥٠٠٠٠ استراليين يعانون من مرض العقم الطبي، فضلا عن هذا الاستثمار قدمت الحكومة اعانة مدي كار جديدة لخدمات الاختبارات الوراثية والتي يمكن ان تساعد الافراد اثتناء التعرض للمخاطر او الأزواج لتجنب مراسلات إضافية جوية خطيرة. مثل التليف الكيسي وفتحات العضلات على طفلهم.
- ٠.٦٧ مليون دولار للإدارة والرعاية الصحية.

- ١٦.٠٧ مليون دولار للبحوث.
- ٧٥ مليون دولار للخدمة مع زيادة الطلب حول زيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالاستهلاك الكحول اثناء الحمل والرضاعة الطبيعية.
- ٢٧.٤ مليون دولار على مدى ٦ سنوات من ٢٠١٩-٢٠٢٥ في حملة التوعية الوطنية للحمل والرضاعة الطبيعية.
- ٦.٦ مليون دولار للفترة أكثر من ٣ سنوات لتعزيز دعم المريض وخدمات المعلومات من شبكة السرطان بالثدي، اذ سيدعم هذا التمويل بسن تشغيل خط العمل، واجراء منتديات المعلومات والتدريب على تمويل المستهلك لدعم الأشخاص الذين يتم تشخيصهم بسرطان الثدي، مع التركيز على وجه الخصوص على المرأة في المناطق الريفية والإقليمية والنائية. وبدون هذا الدعم قد يدفع المرضى حوالي ٨٠٠٠٠ دولار لكل معاملة.
- منع والحد من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) مع استثمار قدره ١.٧ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات من ٢٠٢٢-٢٠٢٥. وستؤيد الحكومة هذه المبادرة أيضا التدريب على القوى العاملة الصحية لمعالجة الآثار الصحية لهذه الممارسات الضارة [xxvii].

ومما تقدم يلاحظ جميع الامراض المذكورة تسبب ضرر للنساء وتوثر على مؤشر تقدم التنمية المستدامة، لأنه يؤدي الى تقليل القدرة على المشاركة في أنشطة التعليم والعمل والأنشطة الرياضية والاثار الضارة على الخصوبة وتقليل ديموغرافية البلاد (انخفاض نسبة السكان)، لذا تعمل الحكومة جاهدة للحد من هذه الامراض للمرأة والعمل على تحقيق سير وتقدم اهداف التنمية المستدامة لنمو أفضل للبلاد وتحقيق امن مجتمعي ورفاهية مستدامة للبلاد.

**ثانيا: السياسات الاقتصادية الأسترالية في الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي:** تعد السياسات الاقتصادية احدى اهم السياسات التي تهدف الى توفير وسائل العيش الكريم وتلبية جميع الاحتياجات الأساسية وبشكل متساوي يراعي النوع الاجتماعي عبر إيجاد فرص عمل للجنسين ومحاربة الفقر والجوع اللذان يعدان سبب رئيسي في تدهور المجتمعات، وان اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص هو امر بالغ الأهمية للتغلب على سد الفجوات في العمل بين السكان الأصليين والغير أصلين، وتمكنت الحكومة من تقليص الفجوات بينهم، اذ بلغت الفجوة في معدل البطالة بين السكان الاصلين والغير أصلين ما يقارب ٥٨.٦٪ في عام ٢٠١٥ والتي انخفضت الى ٢٠.٨٪ في عام ٢٠١٨ [xxviii]. وفي ميزانية عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تستثمر الحكومة ٤٨٢ مليون دولار لأجراء التدابير الخاصة فيما يخص المرونة في العمل وكيفية القيام بمدير إدارة الرعاية ودعمها الى المزيد من الصناعات المتنوعة ووظائف المستقبل وتمكينها على مستوى القيادة الفاعلة في المجتمع المؤسساتي كصانعة قرار، لذا شرعت الحكومة الأسترالية باتباع سياسات جديدة لسد الفجوات النوعية عبر إقرار التشريعات القانونية ضمن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي باتخاذ مجموعة من الاليات والتدابير والتي تعد من أبرز السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة الأسترالية وهي [xxix]:

١- **سياسات الموازنة بين العمل والاسرة:** تعد الموازنة بين مسؤوليات العمل والأسرة من القضايا الرئيسة بالنسبة للمرأة العاملة، اذ عند ولادة الطفل تكون احتمالات حصول الأم على أجازة من العمل لرعاية طفلها أكثر من الاحتمالات بالنسبة للرجل، وتحصل معظم الأمهات على إجازة تقدر ب ٦ أشهر أو أكثر، لذا عملت الحكومة الأسترالية على تشريع قوانين عبر الاتفاقيات الجماعية التي تشمل مجموعة من الأحكام التي تعزز التوازن بين العمل والأسرة، ومن بين هذه الأحكام مضاعفة الإجازة إلى عشرة أيام للشركاء في الأسرة عند ولادة الطفل، وزيادة الإجازة بدون أجر إلى ثلاث سنوات بعد ولادة الطفل، والحق في العمل بعض الوقت لمدة تصل إلى ثلاث سنوات

بعد إجازة الأمومة [xxx]، وفي عام ٢٠٢٢ خصصت الحكومة قيمة مالية قدرها ١.٩ مليار دولار من التمويل الإضافي على مدى خمس سنوات، ضمن التدابير الخاصة بإعطاء المرونة للمرأة اثناء العمل ومساعدتها، لتحسين إمكانية المرأة الحصول على رعاية الطفل لرؤساء القوى العاملة للمرأة، وتوفير ما يصل الى ٢٠ أسبوعا من تعزيز الاجازة الوالدية المدفوعة الاجر للأسر[xxxi]، كما تستثمر الحكومة ٥٣١.٦ مليون دولار امريكي على مدى ٤ سنوات من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٤ لتوسيع نظام الاجازة الوالدية المدفوعة الاجر، وفي عام ٢٠٢٦ ستتمكن العائلات من الحصول على ما يصل الى ٢٦ أسبوعا من الاجازة الوالدية مدفوعة الاجر[xxxii].

٢- **سياسات منع التنمر والعنف والتمييز في مكان العمل:** أعلنت الوكالة المعنية بتكافؤ الفرص للمرأة في مكان العمل في العام ٢٠٠٨ عن برنامج تدريبي حاسوبي جديد لمنع التنمر والمضايقة للمرأة في مكان العمل، [xxxiii])، وفي معالجة السلامة النسائية من التحرش الجنسي اثناء العمل، وفي عام ٢٠١٨ كان نحو ٣٩٪ من النساء قد تعرضن مضاعفة للتحرش الجنسي اثناء العمل عما كان عليه في السنوات السابقة التي مضت، وفقا لذلك ناقش مجلس الوزراء الوطني تحديثات من الهيئات القضائية والحكومية الدولية بشأن النظر في تقرير التحقيق الوطني (احترام العمل)، واتاح التمويل في الميزانية لدعم الخطة الوطنية المقبلة لتنفيذ خارطة الطريق لاحترام العمل واتخاذ التدابير التي تدعم سلامة المرأة، بتمويل بقيمة مالية قدرها ٣.٤ مليون دولار، وتمويل قدره ١.٦ مليون دولار على مدى عامين، وذلك لأنشاء فريق متخصص في مجال الاستثمار والدعم في لجنة حقوق الانسان الاسترالية، ولمساعدة الصناعة على الاستجابة للأشخاص الذين قد يرغبون في المضي قدما في الشكاوى التاريخية للمضايقات الجنسية، كما ستزيد التمويل بقيمة مالية قدرها ١.٨ مليون دولار، وذلك لتوفير المعلومات والمشورة والمساعدة للنساء الذين يختبرون قضايا مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي، وسيتم توفير هذا التمويل عبر فرصه منحه تتاح للمقاطعة الشمالية وكوينز لاند مركزا للمرأة[xxxiv] .

٥- **سياسات عمل المرأة من السكان الأصليين:** اعترفت أستراليا بأن مشاركة السكان الأصليين في العمل منخفضة ولا تستطيع مجموعة كبيرة من افراد تلك المجتمعات الحصول على فرصة عمل، وتماشيا مع التعليقات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في العام ٢٠٠٦ الواردة في الفقرة (٣٠) التي تلخصت باستمرار حالات عدم المساواة التي تعاني منها نساء الشعوب الأصلية، اذ التزمت الحكومة الأسترالية بسد الفجوة بين الأستراليين من السكان الأصليين وغير الأصليين، اذ حددت مجموعة من الأهداف من بينها تضييق هذه الفجوة إلى النصف في مجال العمل عبر عقد من الزمن، اذ وضعت الحكومة الأسترالية سياسات جديدة (سياسات التنمية الاقتصادية للسكان الأصليين) لوضع الأسس القوية اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة للسكان الأصليين في جميع أنحاء أستراليا، وبدأت مشاورات لهذه السياسات في أيار/٢٠٠٨ على نطاق أستراليا، كما ولدى حكومات الولايات والأقاليم مبادرات مشابهة لذلك لتحسين مشاركة الأستراليين من السكان الأصليين في قوة العمل، وعلى سبيل المثال، تعمل السياسات في جنوب أستراليا على تضييق الفجوة بين معدلات البطالة بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين، كما وحددت حكومة الولاية أيضا أهدافا لزيادة مشاركة السكان الأصليين في القطاع العام بجنوب أستراليا على نطاق جميع التصنيفات والوكالات إلى(٢٪) بحلول العام ٢٠١٠ والحفاظ على هذه المستويات أو تحسينها [xxxv] .

٣- **السياسات المتبعة لزيادة فرص النساء في المناطق الإقليمية والريفية والنائية:** عملت الحكومة عبر النهوض بالقطاع الزراعي في أستراليا على دعم النساء في المناطق الريفية والنائية لإتاحة فرص لهن عبر عدة برامج مثل برنامج النهوض بالزراعة الصناعية وبرنامج مدير المزرعة ((Farm Boss))، اذ شمل هذا البرنامج التدريب على القيادة وأدارة الاعمال والموارد الطبيعية، وخلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ أكملت أكثر من (٦٨٠٠) امرأة (١١٨٧٤) دورة تدريبية نظمها هذا البرنامج. وبالتزامن مع ذلك نظمت حكومة إقليم (تسمانيا) أسبوع المرأة

الإقليمية في الأعمال التجارية" اذ قامت بترويج كتيب بعنوان (روح العمل التجاري)، وكلاهما يقدم إرشادات للمرأة الريفية في مشروعها التجاري، كما ساعد ذلك البرنامج على أنشاء موقع تفاعلي يتم عبره تدريب على الانترنت للنساء، كما وأنشأ البرنامج أيضا قاعدة بيانات عامة لتمكين المرأة الريفية من التواصل برواد الصناعات الحديثة لتقاسم المعارف، والمهارات، والانجازات، وممارسات الأعمال معهم [xxxvi].

٤- **زيادة تمكين المرأة اقتصاديا في مشاريع ريادة الاعمال:** ان زيادة روح المبادرة في استراليا وتمكين المرأة في مشاريع ريادة الاعمال مهم للاقتصاد، وكانت النسبة ٣٦٪ من أصحاب الاعمال التجارية للمشاريع الصغيرة هن من النساء في عام ٢٠٢٢، اذ عالجت الحكومة التحديات التي تواجها المرأة في مشاركتها مشاريع ريادة الاعمال بمنح مبلغ مالي بقيمة ٥٢.٢ مليون دولار على مدى خمس سنوات، كما يوفر المنح بين ٢٥٠٠٠ دولار و ٤٨٠٠٠٠ دولار الى الأغلبية المملوكة للمرأة وقيادة المبدأ لمساعدتهن على مقياس أعمالهم في الأسواق المحلية والعالمية، اذ بدأ البرنامج في عام ٢٠٢٠ ودعم بمبدأ الشعب مثل الكوكب حامي التعبئة والتغليف، فضلا عن مبادرات أوسع مثل برنامج اعمال المشاريع، والذي يدعم دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة لمساعدتهن على النمو والابتكار وتسويقها، ومخطط الحافز المشاريع الجديدة، والتي توفر التدريب والمساعدة في العمل للعاطلين عن العمل(البطالة) من اجل البدأ في التشغيل في مشاريع صغيرة وجديدة [xxxvii].

الخلاصة:

استنادا الى ما تم ذكره يمكن القول ان الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (GRB)، هي شكل من أشكال تحليل السياسات العامة، اذ انها تعمل على تقيم وتفسير وبأسلوب علمي مدى مراعات النوع الاجتماعي في

الموازنة المالية العامة المركزية للبلاد وانعكاس ذلك وتأثيره الجنساني، وعليه يسمح للحكومة اتخاذ قرارات واضحة تهدف لدعم النساء والأشخاص المهمشين ومكافحة عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

## الخاتمة:

وأخيراً، توصي هذه الدراسة بضرورة زيادة الوعي بأهمية الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتعزيز التعاون والشراكة بين الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة في هذا المجال، ويمكن أن تكون هذه الدراسة مساهمة مهمة في هذا الصدد.

**توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات:**

**أولا: الاستنتاجات:**

أ- زيادة الوعي داخل الحكومة وبين الموظفين الحكوميين بشأن الأثر النوعي للموازنة والسياسات الممولة.

ب- تعزيز جهود الدعوة ورفع القدرات بخصوص إدماج النوع.

ت- أحدثت أثراً على الموازنات والسياسات (مثلاً، زاد مقدار الإنفاق على رعاية الأطفال وعلى برامج دعم السكان الأصليين والتمتع بحقوق موازية مع المواطنين غير الأصليين).

ث- أصبحت المقاطعة الجنوبية تمتلك نظاما قويا لمتابعة السياسات الحكومية الخاصة بنسب تمثيل النساء داخل الهياكل الحكومية (مجالس الإدارات واللجان المختلفة).

ج- ضعف مشاركة المجتمع المدني؛ إذ إنّ الموظفات الحكوميات هن من قمن بقيادة المبادرة، ومن ثم لم تكن هناك معارضة من الخارج عندما أدى تغير الحكومة إلى تدهور حالة موازنة المرأة

ح- لم تكن هناك خطوط إرشادية لتوضيح فعالية تحليل أثر إدماج النفقات. وهدفت وثيقة موازنة المرأة أساساً إلى التأثير على كل من إدماج المخصصات، والنفقات الخاصة بالنوع التي أصبحت سائدة خلال السنوات الأخيرة للمبادرة.

خ- عدم مقدرة أدوات المبادرة على تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي للموازنة (التضخم – حجم الدين – فائض الموازنة ... الخ).

د- تركيز محدود على الإيرادات والضرائب.

ذ- لم تظهر مؤشرات نوعية توضح النجاح عبر الزمن.

ر- ضخامة حجم بيان الموازنة يرجع إلى أنه يتضمن وثائق كاملة من كل وزارة توضح المشروعات الخاصة بموازنتها. وكان إعداد البيان يتم وفقاً لنماذج قياسية، تكون جيدة عندما يقوم بإعدادها الموظفون الرسميون ذوو الخبرة الذين يعلمون ما الذي يفعلونه وعن ماذا يسألون، ولكن كبر حجم البيان والنماذج المصاحبة له لم يكن صديقة للمستخدم كان يلزم القارئ شدة التركيز حتى يستطيع التعرف على الفجوات؛ إذ إن معظم موظفي القطاعات لا ينتقدون السياسات التي يعملون بها.

ز- يمثل تنفيذ المبادرة الأسترالية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات والمحليات من أهم ما يميزها ويجعلها مستمرة حتى الآن، إذ اعتمد نجاح المبادرة على المساندة الحكومية.

**ثانيا: المقترحات:**

**أ-** توسيع نطاق المبادرة فضلاً عن جانب النفقات وجانب الإيرادات ليشمل السياسات الكلية كالعجز وأعباء الدين العام والتمويل لكي يتم معالجتها من جوانبها كافة وسد الفجوات للنوع الاجتماعي.

**ب-** تسليط الضوء على أهمية اشتراك المجتمع المدني في عمليات الموازنة ليس لأنها تمتلك القدرة على رصد الاختلالات وتقييم الخدمات واستمرارها فحسب وإنما لمحاسبة ومساءلة الحكومة.

**ت-** تسليط الضوء على أهمية تقديم أدلة عمل، كمؤشرات ومقاييس لاعتمادها في عملية تقييم الأداء وقياس مدى التقدم أو التأخر في العمل وما هي المشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف.

**ث-** تعزيز القدرة على تحديد القيمة الحقيقية للموارد البشرية والمتمثلة بالنوع الاجتماعي، وتأكيد الحيادية الجندرية في السياسات والبرامج، وتوفير وجمع بيانات مفصلة حسب منظور النوع الاجتماعي، وزيادة فاعلية الموارد، وتعزيز الإدارة الاقتصادية عبر السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين.

**ج-** الدور السياسي الذي أدته المناصب السياسية النسائية، في تنسيق تمارين الموازنة النسائية وقيادتها، إذ عملت النساء اللائي لديهن نفوذ ومناصب عليا في الدولة بالتعاون مع خزينة الدولة، بنشر نتائج تمارين

الموازنة النسائية، نظراً إلى التقارير التي صدرت، بصفته إحدى الوثائق الحكومية المتعلقة بالموازنة، والعمل على نشرها في المجتمع وتقديمها للنساء، كوسيلة تعريف حول نجاح الحكومة فيما تم إنجازه.

**المصادر:**


١- عائشة بن النوي ، النوع الاجتماعي والتنمية : مقاربة مفاهيمية ، **مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضة** ، العدد(٢) ، المجلد (٤) ، جامعة الاغواط ، الجزائر،٢٠٢٠،.

٢- اورسولا شوي،**اصل الفروق بين الجنسين** ،ترجمة : بو علي ياسين،ط١، (بيروت :دار التنوير ،لبنان،١٩٨٢).

٣- ليندا جين شيفرد، **انثوية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية**، ترجمة : يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(٣٠٦) ، (الكويت: المجلس الوطني للعلوم والفنون والاداب ، الكويت، ٢٠٠٤) .

٤- عزة شرارة بيضون ، **الجندر ..ماذا تقولين ؟ الشائع والواقع في أحوال النساء** ،ط١،(بيروت: دار الساقي ، لبنان ، ٢٠١٢ ).

٥- ايمي .اس. وارتون ، **علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث** ، ترجمة هاني خميس أحمد عبده، ط١، ( القاهرة: المركز القومي للترجمة ، مصر، ٢٠١٤ ).

٦- منظمة العمل الدولية ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ، **قاموس المصطلحات : نوع الجنس ، العمل ، الاقتصاد غير المنظم** ، ط١،بيروت ، لبنان،٢٠٠٩ .

٧- اليزابيث م. كينغ،اندرود ماسون واخرون ،**ادماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والراي** ، ترجمة : هشان عبد الله، ط١،( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،لبنان،٢٠٠٤).

٨- صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (UNFEM)، **مفهوم النوع الاجتماعي** ، مكتب غرب اسيا ، عمان ، الاردن،٢٠١١.

٩- علي جواد وتوت، **الجندر وانتهاك حقوق الانسان في تأصيل المفهوم**، مجلة كلية التربية الأساسية المجلد ٩، العدد٤٨، ٢٠٠٦.

١٠- رشا سهيل منصور ، " **مفهوم النوع الاجتماعي الجندر وقضية المساواة النوعية بين سياسات التنمية الدولية والثقافة العربية**" ،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية_، العدد (٣) ،ج١، المجلد(١٠) ،كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٩.

١١- نقلا عن : اوجامع ابراهيم ، **( ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة )** ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بالقايد ، الجزائر .

١٢- ميزانية استراليا ٢٠٢٢-٢٠٢٣ على الرابط الالكتروني: www.budget.gov

١٣- مجلس حقوق الانسان -الدورة السادسة والثلاثون: تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الاصلية عن زيارتها الى استراليا: تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، البند الثالث من الاعمال، ١١-٢٩ \ سبتمبر٢٠١٧.

١٤- منظمة الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (استراليا / ٢٠٠٩).

١٥- محمد دهان، مريم عاشور: **دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية، ١٠-١١\ديسمبر\٢٠١٨.

١٦- اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في استراليا: التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٣٥ من الاتفاقية، كانون الأول\ ٢٠١٠.

البنك الدولي: الانفاق على التعليم، اجمالي من % من اجمالي الناتج المحلي على الموقع الالكتروني: https://www.idp.com

١٧- نحو تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة (وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص، جهورية مصر العربية، العدد الثالث،٢٠٠٨).

١٨- Rhonda Sharp and Ray Broomhill ( ١٩٩٠) , "Australian Journal of Social Issues", Vol. ٢٥ No. ١ February ١٩٩٠ ,Women and government budgets, Available in the https://www.researchgate.net/publication/٣١١٨٩٧٣٧٢_Women_and_Government_Budgets

١٩- Rhonda Sharp .Budgeting for equity: Gender budget initiatives within a framework of performance oriented budgeting . United Nations Development Fund for Women (UNIFEM) . New York .٢٠٠٣ .

٢٠- Helen Derbyshire . Gender Manual A Practical Guide for Development Policy Makers and practitioners . Department for International Development . ٢٠٠٢ .

٢١- Society for International Development(٢٠١٢), " Gender Responsive Budgeting and its Application to Planning in Kenya, , Available in the. http://sidint.net/docs/GenderResponsiveBudgeting_booklet.

٢٢- Government Publishing Service, Canberra, ١٩٨١.

٢٣- Final Report of the Committee of Inquiry, Australian Financial System, Australian Government Publishing Service, Canberra, ١٩٨١.

٢٤- How does Australia's Healthcare System work? BUPA, ٢٠٢٠.https:ww.//bit.ly/٣z٨hhd٣

٢٥- Richardson and j.A.S. smith, national men's health policies in Ireland and Australia: what are the challenges associated with transitioning from development to implementation? public health ١٢٥, the number (٧),٢٠١١.

٢٦- by The Honorable Senator Marise Payne، Budget Statement ٢٠٢٢-٢٠٢٣: Secretary of State and Minister of Women's Affairs and the Honorable Senator Ann Ruston Minister of Family and Social Services Minister of Women's Safety and the Honorable Senator Jane Hume Minister of Retirement، Financial Services and the Digital Economy Minister of Economic Security for Women March ٢٩, ٢٠٢٢ ٣٤ Commonwealth of.

٢٧- Australia ٢٠٢٢ © ISBN ٩٧٨-١-٩٢٥٨٣٢-٤٤-٠.

٢٨- Budget Statement Commonwealth of Australia ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

٢٩- Parliament of Australia Department of Parliamentary Services, The politics of the Australian federal system.

٣٠- hohn burgess and lindy Henderson, work and family balance through equal employment opportunity programmers and agreement making in australied, volume ٢٩, issue ٤, article publication date ١٣ July ٢٠٠٧.

٣١- bullying and harassment training-off the shelf eLearning course, on link: https://www.kineocourses.com.au>

٣٢- Diane bell, women's business is hard work: central Australian aboriginal women's love rituals، signs: journal of women in culture and society ٧ (٢) ,١٩٨١, p.٣١٤-٣٣٧.

٣٣- AN Australian government strategy to boost women's work force participation, to wards ٢٠٢٥, common wealth of Australia ,٢٠١٧, p.١٥-١٩.

٣٤- Alison McClelland, what is Social Policy? OXFORD UNIVERSITY PRESS, ٢٠١٩. https://bit.ly/٣VLx٩٢

## الهوامش

(i) عائشة بن النوي ، النوع الاجتماعي والتنمية، مقاربة مفاهيمية ، **مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضة** ، العدد(٢) ، المجلد (٤) ، جامعة الاغواط ، الجزائر،٢٠٢٠، ص٢٦.

(ii) المصدر نفسه، ص٢٧.

(iii) اورسولا شوي،**اصل الفروق بين الجنسين** ،ترجمة : بو علي ياسين،ط١، (بيروت :دار التنوير،لبنان،١٩٨٢) ،ص١٣.

(iv) ليندا جين شيفرد، **انثوية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية**، ترجمة : يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(٣٠٦) ، (الكويت: المجلس الوطني للعلوم والفنون والاداب ، الكويت، ٢٠٠٤) ، ص ٨.

(v) عزة شرارة بيضون ، **الجندر ..ماذا تقولين ؟ الشائع والواقع في أحوال النساء** ،ط١،(بيروت: دار الساقي ، لبنان ، ٢٠١٢ )، ص ١٨-٢٥ .

(vi) ايمي .اس. وارتون ، **علم اجتماع النوع مقدمة في النظرية والبحث** ، ترجمة هاني خميس أحمد عبده، ط١، ( القاهرة: المركز القومي للترجمة ، مصر، ٢٠١٤ )، ص ٢٣- ٢٤

(vii) منظمة العمل الدولية ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث **، قاموس المصطلحات : نوع الجنس ، العمل ، الاقتصاد غير المنظم** ، ط١،بيروت ، لبنان،٢٠٠٩ ، ص ٢٦

(viii) البزابيث م. كينغ،اندرود ماسون واخرون ،**ادماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والراي** ، ترجمة : هشان عبد الله، ط١،( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،لبنان،٢٠٠٤)،ص٥٠.

(ix) صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (UNFEM)، **مفهوم النوع الاجتماعي** ، مكتب غرب اسيا ، عمان ، الاردن،٢٠١١.

(x) عائشة بن النوي ،مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(١) نقلا عن : اوجامع ابراهيم ، **( ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة )** ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بالقايد ، الجزائر ، ٢٠١١، ص٧٩.

(١) Helen Derbyshire . Gender Manual A Practical Guide for Development Policy Makers and practitioners . Department for International Development . ٢٠٠٢ . p٢٦

(١١) Final Report of the Committee of Inquiry, Australian Financial System, Australian Government Publishing Service, Canberra, ١٩٨١, p١٣.

(١٢) Final Report of the Committee of Inquiry, Australian Financial System, Australian Government Publishing Service, Canberra, ١٩٨١, p١٤.

(١٣) Final Report of the Committee of Inquiry, Australian Financial System, Australian Government Publishing Service, Canberra, ١٩٨١, p١٧.

(xiv) نحو تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة (وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص، جهورية مصر العربية، العدد الثالث، ٢٠٠٨) ص ٦٢، ٦٣.

* دول الكومنولث: وهي منظمة او رابطة الشعوب البريطانية تشكل رسميا بموجب اعلان لندن عام ١٩٤٩، مقرها في العاصمة البريطانية لندن، اذ تولت الملكة الراحلة الكومنولث خلفا لوالدها جورج السادس لجميع دول الكومنولث وحكمتها بالطريقة نفسها التي تحكم بها في المملكة المتحدة، ويعد عبارة عن اتحاد سياسي يضم ٥٣ دولة عضوا، وتهدف الى تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية واللغوية والثقافية بين بلدان الأعضاء، كما تسعى الى دعم قطاع المشاريع الاقتصادية الصغرى لأهميتها بالنسبة الى الطبقة الوسطى التي تعتمد عليها الدول السائرة نحو طريق النمو ولتحقيق استقرار سياسي واقتصادي، كانت اغلبها تقريبا أقاليم سابقة تابعة للتاج البريطاني، باستثناء دولتين هما راوندا وموزنبيق، كما تعد بريطانيا وأستراليا من بين

اغنى الدول الأعضاء، فيما تعد بنغلادش من أفقرها. انظر الى دستور استراليا الصادر عام ١٩٠١ شاملا تعديلاته لغاية عام ١٩٨٥ على الرابط الالكتروني: https://www.constitueproject.org

وكذلك انظر قناة العربية، دول الكومنولث من تضم وما علاقتها بالتاج البريطاني، الجمعة ١٩سبتمبر\٢٠٢٢، تم الدخول على الرباط بتاريخ ٢٠٢٢\١٢\١٣ https://www.alaraby.com

(xv) مجلس حقوق الانسان -الدورة السادسة والثلاثون: تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الاصلية عن زيارتها الى استراليا: تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، البند الثالث من الاعمال، ١١-٢٩ \ سبتمبر\٢٠١٧، ص ١-٢.

(xvi) منظمة الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (استراليا / ٢٠٠٩)، ص ٥-٧.

[xvii] Alison McClelland, what is Social Policy? OXFORD UNIVERSITY PRESS, ٢٠١٩. https://bit.ly/٣VLx٩٢

(xviii) محمد دهان، مريم عاشور: دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية، ١٠-١١\ديسمبر\٢٠١٨.

(xix) اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في استراليا، التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٣٥ من الاتفاقية، كانون الأول\ ٢٠١٠.

(*) ستعطي هذه الاتفاقية الأولوية لتدريب الطلاب الذين يواجهون تقليديًا عوائق في العمل والدراسة، بما في ذلك النساء اللائي يواجهن قضايا المساواة الاقتصادية، والصناعات المستهدفة التي تعاني من نقص حاد في المهارات. كما ستقدم ٥٠ مليون دولار من صندوق TAFE Technology لتحديث TAFEs، مما يمكّن الطلاب من الاستفادة من مرافق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وورش العمل والمختبرات. ستبدأ اتفاقية مهارات وطنية جديدة مدتها ٥ سنوات في عام ٢٠٢٤ لتأمين مستقبل طويل الأجل للتعليم والتدريب المهن. للمزيد انظر: ميزانية استراليا ٢٠٢٢-٢٠٢٣ على الرابط الالكتروني: www.budget.gov

(xx)

(xxi) ميزانية استراليا ٢٠٢٢-٢٠٢٣ على الرابط الالكتروني: www.budget.gov

(xxii) البنك الدولي، الانفاق على التعليم، اجمالي من % من اجمالي الناتج المحلي على الموقع الالكتروني:

https://www.idp.com

(٢٣) How does Australia's Healthcare System work? BUPA, ٢٠٢٠.https:ww.//bit.ly/٣z٨hhd٣

(٢٤) Richardson and j.A.S. smith, national men's health policies in Ireland and Australia: what are the challenges associated with transitioning from development to implementation? public health ١٢٥, the number (٧) ,٢٠١١, p.٤٢٤-٤٣٢.

Budget Statement ٢٠٢٢-٢٠٢٣: Secretary of State and Minister of Women's Affairs and the Honorable ،by The Honorable Senator Marise Payne Senator Ann Ruston Minister of Family and Social Services Minister of Women's Safety and the Honorable Senator Jane Hume Minister of Financial Services and the Digital Economy Minister of Economic Security for Women March ٢٩, ٢٠٢٢ ٣٤ Commonwealth of ،Retirement

(٢٥) Australia ٢٠٢٢ © ISBN ٩٧٨-١-٩٢٥٨٣٢-٤٤-٠. p.٨٨

(٢٦) Budget Statement Commonwealth of Australia ٢٠٢٢-٢٠٢٣, op.cit., pp.٨٨-٨٩.

(xxvii) IbId.pp.٩٣.

(xxviii) مجلس حقوق الانسان -الدورة السادسة والثلاثون، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الاصلية عن زيارتها الى استراليا: تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، البند الثالث من الاعمال، ١١-٢٩ \ سبتمبر٢٠١٧..

(٢٩)Parliament of Australia Department of Parliamentary Services, The politics of the Australian federal system, op.cit, p١٢.

(٣٠) hohn burgess and lindy Henderson, work and family balance through equal employment opportunity programmers and agreement making in australied, volume ٢٩, issue ٤, article publication date ١٣ July ٢٠٠٧.p.٤١٥-٤٢٤.

(٣١) commonwealth if Australia :Budget Statement ٢٠٢٢-٢٠٢٣, op.cit., p.٦٩- ٧٠.

(xxxii ) ميزانية استراليا ٢٠٢٢-٢٠٢٣ على الرابط الالكتروني: www.budget.gov

(٣٣) bullying and harassment training-off the shelf eLearning course, on link: https://www.kineocourses.com.au>

(٣٤) commonwealth if Australia: Budget Statement ٢٠٢٢-٢٠٢٣, op.cit., p.٦٩

(٣٥) Diane bell, women's business is hard work: central Australian aboriginal women's love rituals، signs: journal of women in culture and society ٧ (٢) ,١٩٨١ ,p.٣١٤-٣٣٧.

(٣٦)AN Australian government strategy to boost women's work force participation, to wards ٢٠٢٥, common wealth of Australia ,٢٠١٧, p.١٥-١٩.

(٣٧) Ibd.p.١٢٩.